

تفشي كورونا يثير شكوكا حول إجراء الانتخابات التشريعية في الأردن

جماعة الإخوان تتمهل في إعلان المشاركة «خشية احتراق أوراقها»

عبدالله الثاني التقى بعدد من وجهاء المحافظات وأكد على وجود استحقاق دستوري متمثل بإجراء الانتخابات، وأوضح المعايطة في تصريحات صحافية، أن الحكومة معنية بمحاورة وباء كورونا ومنعه من الانتشار لكونه سيكون سببا في إمكانية تأجيل الانتخابات، كما أن انتشاره قد يؤثر على كافة القطاعات، وأضاف أن الدستور يسمح بكل السيناريوهات في ما يتعلق بالانتخابات، ومنها ما فرضه الدستور عام 2011 بعدم غياب المجلس لأكثر من أربعة أشهر وأن لا يكون هناك أي فراغ دستوري لأهم مؤسسة وهي البرلمان، لكن يبقى القرار بيد الملك في هذا الشأن.



موسى المعايطة
الدستور يسمح بكل السيناريوهات في ما يتعلق بالانتخابات

وبين المعايطة أنه من الناحية العملية والدستورية لا يوجد ما يمنع استمرار عمل الحكومة ومجلس النواب لحين إجراء الانتخابات القادمة، لافتا إلى أن الملك هو صاحب القرار بل أو إبقاء المجلس والحكومة مع الانتخابات لأي قضية قد تؤثر على ذلك. ولم يتخذ الملك عبدالله الثاني حتى الآن أي قرار بشأن حل البرلمان الحالي، ما فسره كثيرون بإمكانية حصول تأجيل للانتخابات القادمة. ويحق لنحو 4 ملايين و655 ألف ناخب وناخبة المشاركة في الانتخابات القادمة، وفي حال جرى الاستحقاق فإن جميع الترشيحات تصب في اتجاه أنه لن يكون هناك تغيير كبير في المشهد النيابي المقبل، حيث من المتوقع بقاء ذات الفسيفساء العشائرية والمناطقية مع تقلص حجم الأحزاب السياسية بما في ذلك حجم النزاع السياسية لجماعة الإخوان في حال قرر المشاركة.

من المواطنين عن الذهاب لصناديق الاقتراع خشية العدوى. وقال رئيس الوزراء الأردني الأحد إن المملكة تواجه "موجة جديدة" وارتفاعا مقلقا في إصابات فيروس كورونا، داعيا مواطني بلاده إلى الالتزام بإجراءات الوقاية كي لا تحصل "انتكاسة مؤلمة". وسجل الأردن الأحد حصيلة يومية قياسية للإصابات بلغت 252 بعدما كان يسجل أعدادا قليلة جدا قبل شهر واحد فقط حيث سجلت إصابة واحدة في السادس من أغسطس. وأكد الرزاز على أن "الاستمرار بالوتيرة الحالية من تضاعف عدد الإصابات بشكل يومي وتمتال سوف يتقلنا وبشكل خطاف، من مستوى الانتشار في يؤر معزولة مسيطر عليها، إلى مستوى العدوى المجتمعية، وهي درجة تش بصعب السيطرة عليها". وشدد "الأردن، وبشكل مبدئي ثابت، يرفض فكرة مناعة القطيع، فمناخا القطيع تعني البقاء للأقوى". مطالبنا بـ"الالتزام الصادق بإجراءات الوقاية". وتشير الدوائر إلى أنه إلى حد الآن يبدو أن التوجه الحكومي هو تنفيذ الاستحقاق الدستوري ومن هذا المنطلق لا تريد الحكومة أي مقاطعات سياسية خشية أن يزيد ذلك من إضعاف حجم المشاركة في العملية الانتخابية، ومن هنا بدا حرصها على مشاركة حزب جبهة العمل الإسلامي.

عمان - لم يقرر بعد حزب جبهة العمل الإسلامي النزاع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، المشاركة في الانتخابات التشريعية المقررة في شهر نوفمبر المقبل رغم تسريبات تحدثت عن رسائل حكومية وصلت الحزب عبر وزير الشؤون السياسية والبرلمانية موسى المعايطة بأنه لا نية لعرقلة مشاركته، على ضوء القرار القضائي القاضي بحل الجماعة الأم. ويرى مراقبون أن عدم توصل الحزب الإسلامي لقرار بخصوص المشاركة يعود إلى اعتبارات عدة لا تتعلق فقط بالخلافات الداخلية في ظل وجود فريق يدفع باتجاه المقاطعة بل وأيضا لأن هناك إمكانية واردة لتأجيل الاستحقاق في ظل تفشي فيروس كورونا. وتشهد العلاقة بين جماعة الإخوان والدولة الأردنية توترا منذ قرار محكمة التمييز، أعلى هيئة قضائية في المملكة، في يوليو الماضي حظر الجماعة، لتندهور الأمور بين الجانبين على خلفية الكشاش الذي جرى بين الحكومة التي يرأسها عمر الرزاز ونقابة المعلمين التي يسيطر عليها الإخوان. وتقول دوائر سياسية إن حكومة عمر الرزاز تبدو مهتمة بمشاركة حزب جبهة العمل الإسلامي في الاستحقاق لكونه حزبا مرخصا، كما أن الحكومة لا تريد المزيد من المنغصات السياسية من شأنها أن تزيد من تعقيدات العملية الانتخابية.

وتواجه حكومة الرزاز تحديا كبيرا في ظل تفشي فيروس كورونا والذي بات يهدد بانتشار مجتمعي داخل المملكة على ضوء تزايد عدد البؤر الوبائية، والتي لا يعرف في الغالب مصيرها. وتجد الحكومة نفسها بين خيارين أحلامها مر: الأول تأجيل الاستحقاق وهذا سيعطي رسائل سلبية لما يحمله من دلالات عن فشل حكومي في معركة السيطرة على الفيروس، والثاني السير فيه، وسط تكهنات بامتناع الجزء الأكبر

هدم المباني المخالفة يضع الحكومة في مواجهة مع الشارع المصري

تسهيلات حكومية لا تلقى قبول المتضررين



قرار لا يفرق بين غني ومعوز

حرجة من السكان، لم تعد تستطيع تحمل زيادة الأعباء، ما يشكل معضلة لحكومة اعتادت اللجوء إلى جيوب المواطنين لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي ومواجهة التحديات. وأكد جهاد عودة أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان، جنوب القاهرة، أن الوجود الأمني اللافت في محيط ميدان التحرير، يرتبط بارتفاع القلق من إخفاق الحكومة في إدارة الأزمة الرهانة، وعجزها عن حل مشكلة تمس حياة الملايين. ويحذر كثيرون، من مغبة اللجوء إلى سياسة القبضة الحديدية لإجبار المواطنين على القبول بالأمور الواقع، لأن الشريحة المستهدفة لن تصلح معها هذه الطريقة، فعندما يرى الفقراء منازلهم تهدم أمام أعينهم لن يخافوا من المواجهة.

وأوضح جهاد عودة لـ"العرب"، أن الحكومة تخشى إذا قررت الدخول في مواجهة مع هذه الشريحة، ويمكنها الخروج من الموقف باقل الخسائر عندما تلجأ لتسوية مقنعة، كما أن تصدر رئيس الحكومة مشهد امتصاص الغضب لم يكن موفقا، ومهم هنا خروج الرئيس السيسي للحديث عن الأزمة. أخفت الحكومة في تقدير التداعيات مسبقا، وواصلت التعامل مع صمت الناس على أنه دعم لقراراتها، وتمادت في فرض المزيد من الأعباء، لكن هناك لحظة ربما يعلو فيها صوت الغضب، كما أن تراجعها لن يكون مجديا بالصورة الكافية، لأنه يدفع الناس للمزيد من الضغوط لضخها على عدم اللجوء إلى هذه الوسائل مستقبلا.

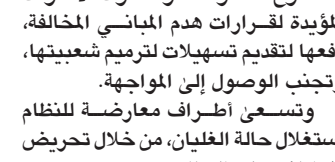
ويرى متابعون، أن الخطر هذه المرة في أن الصدام يتدرج نحو شريحة بسيطة اعتادت الوقوف مع الدولة على الأزمات، بغرض تكريس الاستقرار وتقوية دعائم الأمن لتجنب الوصول إلى سيناريوهات دول أخرى سقطت في يد الفوضى.

من شأن تصاعد الغضب أن يؤثر سلبا على الحضور الجماهيري في انتخابات مجلس النواب المقرر لها الشهر المقبل، في ظل قناعة تسربت لأغلبية المواطنين بأن البرلمان المنتهية ولايته هو سبب تمرير قانون إزالة المباني المخالفة. يشير مؤيدون للحكومة، إلى أنه لو كان للدولة الحق فعلا في استعادة الأراضي من المغتصبين بالهدم أو دفع في أقرب الأوقات، فهناك متضررون على لأن تنفيذ قرارات الإزالة جاء في ذروة تملل الشارع من تحريك أسعار بعض الخدمات الأساسية. ويراهن هؤلاء، على حكمة الرئيس السيسي، وتدخله لنزع فتيل الغضب قبل أن تتسع دوائره، وتصبح هناك تحركات لمجموعات متضررة من تنفيذ القانون دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، ما يفري آخرين بالفقر سياسيا فوق المشهد.

حالة من الغضب في صفوف أصحاب المباني المعرضة للهدم، وسط خشية من انفجار في مصر لاسيما وأن المؤشرات توحى بأن الفئات المستهدفة بهذا القرار لن تلتزم الصمت.

أحمد حافظ

القاهرة - واصلت الحكومة المصرية التراجع خطوات إلى الوراء بشأن شروط التصالح في مخالفات البناء، بعد اتخاذ إجراءات صارمة بإزالة المباني غير المرخصة، لكن ذلك لم يعد كافيا لامتصاص غضب العدويد من المواطنين الذين يفكرون للحد الأدنى المطلوب دفعه من الأموال نظير النجاة بانفسهم من التشريد وبمنازلهم من الهدم. ارتبطت تهيدة النجاة مع الشارع، بتذمر البعض من تهديد الرئيس عبدالفتاح السيسي أخيرا، بأنه على استعداد لإنزال الجيش لتنفيذ قرارات إزالة المباني المخالفة، إذا تمسك أصحابها برفض التصالح ووقع قيمة المخالفات الموقعة عليهم، وهي لغة لم يستخدمها منذ رئاسته للدولة، بان يضع الجيش في مواجهة مباشرة مع المواطنين.



جهاد عودة
تخطى الحكومة إذا قررت الدخول في مواجهة

وقال مدبولي، السبت، إنه تقرر خفض قيمة المخالفات الموقعة على المعوزين في المناطق الريفية إلى الحد الأدنى، مراعاة لظروفهم، مع خصم 25 في المئة للأسرة التي تدفع قيمة الغرامة كاملة. ولم يتراجع رئيس الحكومة عن استخدام نبرة التهديد بتفعيل القانون على الدفاع الفريق محمد زكي، خلال وزير الدفاع عدم استبعاد تنفيذ تعهد السيسي بتكليف الجيش بالمواجهة. وتغاضت الحكومة عن محاسبة الجهات الرسمية التي سهلت إجراءات بناء مساكن على مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية، ووضعت قبضتها على رقاب أصحاب البنائيات وسانيتها، وطالبتهم بتعويضات عاجلة، ما أحدث ردود فعل سلبية.

تزامنت تسهيلات الحكومة مع ارتفاع نبرة الغضب الجماهيري بعد إصرارها على تنفيذ قانون التصالح في

الراعي يطالب بتحريك أممي للحيلولة دون طمس حقائق انفجار بيروت

ضد أي اعتداء سواء من إسرائيل أو غيرها". وبحسب أرقام رسمية غير نهائية، في 4 أغسطس الماضي، شهدت العاصمة اللبنانية ليلة دامية، إثر انفجار ضخم في مرفأ بيروت، خلف 191 قتيلًا وأكثر من 6 آلاف جريح، والعشرات من المفقودين، بجانب دمار مادي هائل قدرت خسائره بنحو 15 مليار دولار. وادى الانفجار إلى تفجر غضب شعبي أطاح بحكومة حسان دياب في السادس من ذات الشهر، وجرى تكليف السفير مصطفى أديب بتشكيل حكومة جديدة في 31 أغسطس، على أمل أن ترى النور في ظرف أسبوعين وهو ما لم يتحقق. وتساءل الراعي "لماذا يتعثر تأليف حكومة إقناذية مصغرة توحى بالثقة، ليس لأن المنظومة غارقة في الأناثية والفساد؟".

وأضاف الزعيم الروحي الماروني "العدالة لا تعارض مع السيادة ولا سيادة من دون عدالة، وإذا كانت السلطات ولأسباب سياسية ترفض التحقيق الدولي فواجب الأمم المتحدة أن تفرض ذلك لأن ما حصل يقارب جريمة ضد الإنسانية". وأكد الراعي أن "لبنان بحياده الناشط ضرورة في هذه البينة المشرقية، وهناك تشويه لمطالب الثوار والاعتداء عليهم وبعثرتهم وتخريب قلب بيروت لمنع ازدهارها". وفي 17 أغسطس الماضي، أطلق البطيريك الراعي وثيقة بعنوان "لبنان الحياد الناشط". وتهدف الوثيقة بحسب تصريحات سابقة للبطيريك، إلى "تعزيز مفهوم الدولة اللبنانية، من خلال جيش قوي وقضاء مستقل ومؤسسات قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي والدفاع عن الأرض

بيروت - جدد البطيريك الماروني في لبنان الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، الأحد، مطالبته بإجراء تحقيق دولي في انفجار مرفأ العاصمة بيروت، في ظل تنامي المخاوف من وجود أياد تعبت بمكان الانفجار لطمس الحقائق. وشهد مرفأ بيروت خلال الأيام الأخيرة حرائق عدة أخطرها ذلك الذي جد الخميس الماضي، والذي قالت قوى سياسية إنه متعمد لطمس ما حصل في الانفجار الكبير الذي وقع الشهر الماضي. وخلال عظته الأحد في قداس أقيم في حريصا، شمال بيروت، في الذكرى الأربعين لضحايا انفجار المرفأ، قال الراعي إن "التحيط في التحقيق المحلي والمعلومات المتضاربة والشكوك المتزايدة على حقيقة الانفجار وإهمال المسؤولين يدفعنا إلى المطالبة مجددا بتحقيق دولي مستقل".



الثلاثي القابض على رقاب اللبنانيين